جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السنة أولى ماستر علاقات دولية

مقياس سياسة خارجية مقارنة

محاضرة رقم 6: الأزمة في السياسة الخارجية (صانع القرار تحت الضغط).

نتطرق في هذه الجزئية إلى ما هية الأزمة ؟ كيف تؤثر على صانع القرار في السياسة الخارجية؟ و من هم الفاعلون فيه؟.

مفهوم الأزمة: CRISE ورد مصطلح الأزمة لأول مرة في علم الطب و هي مشتقة من الكلمة الإغريقية krino، و التي تعني القرار الحاسم أو المهم، وتشير الأزمة إلى اللحظة المفصلية لمرض ما يتوقف عليها شفاء المريض أو موته، بمعن آخر الأزمة هي اللحظة الحقيقية التي من خلالها يمكن أن يحدث الأحسن أو الأسوأ.

مع تطور العصور أصبح المصطلح متداول من قبل العديد من الدارسين في مختلف المجالات و أخذ عدة معاني:

-من الناحية السياسية: تعني حالة أو مشكلة تعصف بأبعاد النظام السياسي و تستدعي إيجاد قرار لمواجهتها أو مواجهة التحدي الذي تمثله.

-من الناحية الإقتصادية الأزمة تدل على إنقطاع في مسار النمو الإقتصادي.

-في العلوم الإجتماعية جاءت بمعنى الفوضى، فهي تشير إلى حالة الفوضى التي يعاني منها الناس و الحكومات والدول.

وبصفة عامة الأزمة تعني موقف حرج يحدث فجأة و يفرض على صانع القرار إيجاد حل حاسم يمثل له فرصة للنجاح أو الفشل، و تشير الأزمة في العلاقات الدولية إلى مرحلة لا سلام و لا حرب.

وقد أختلف التعاريف المعطاة للأزمة وهنا نفرق بين التعاريف من النمط النسقي و التعاريف التي تعتمد الوحدة القرارية.

1-تعريف شالز هيرمن Charles Hurman : الأزمة هي حالة تهدد:

أ-أهداف ذات الأولوية العالية للوحدة القرارية.

ب- تقلص من الوقت المتوفر بهدف إيجاد اجابة ملائمة.

ج-انفجارها يفاجئ أعضاء الوحدة القرارية.

2-تعريف " هولستي" karl holsti " الذي يرى في الأزمة الدولية مرحلة من مراحل الصراع تنشأ عن طريق مفاجئة أحد الأطراف للطرف الآخر بفعل ما، مما يؤدي إلى زيادة حدة التوتر و التهديد بين الطرفين لدرجة تفرض على متخذ القرار إختيار أحد البديلين، إما الحرب أو الاستسلام.

3-تعريف أوران يونغ Oran Yong" الأزمة الدولية هي مجموعة من الأحداث متتالية بشكل سريع و التي تؤدي إلى زيادة فعلية تفوق العتبة الإعتيادية، محدثة بذلك خللا في توازن القوى داخل النظام الدولي أو داخل أحد أنظمته الفرعية أو الإقليمية. أما " **ميخائيل بريشر" Michael Brecher**" في تحليله لأزمة فرق بين قطاعين:

-قطاع أزمة السياسة الخارجية.

- قطاع الأزمة الدولية.

وذلك إنطلاقا من مستوى تحليلي مزدوج: المستوى الأول وهو المستوى الجزئي أو المستوى الدولاتي. والمستوى الثاني و هو المستوى الكلي أو النسقي.

فدراسة السياسة الخارجية حسبه تتم في المستوى الدولاتي ، بينما الأزمة الدولية يتم الإقتراب منها على المستوى النسقي.

وتمثل الأزمة في السياسة الخارجية الجانب الذاتي للوحدة القرارية في مواجهة تغيير في محيطها العملي، أي أن الدولة تجد نفسها في مواجهة وضع غير مسبوق و مهدد، وعلى هذا الأساس تتوقف أزمة السياسة الخارجية على محور ثلاثي الأبعاد:

-إدراك وجود تهديد موجه ضد قيمة أو عدة قيم أساسية.

-هذا الأدراك يرافقه وعي بمحدودية الزمن.

-إحتمالية كبيرة للدخول في مواجهات عسكرية.

وهذه العناصر الثلاثة هي التي تحدد درجة القلق الذي يعايشه أصحاب القرار، فالقلق يبدأ مع إدراك وجود تهديد حيال قيمة على الأقل من القيم التي تعتبر أساسية (مرحلة ما قبل القلق).ثم يزداد هذا القلق تحت ضغط الزمن و محدوديته لصل إلى العتبة او الشدة القصوى عندها يزداد احتمال حدوث مواجهات عسكرية.

الأزمة الدولية: نستطيع الحديث عن الأزمة الدولية إذا أجتمع شرطين:

-التغيير في نمط أو تضخيم شدة التفاعلات بين دولتين أو عدة دول يرافقه إحتمالية قوية لمواجهة عسكرية.

- انحطاط العلاقات بشكل يهدد بزوال بنية النظام الدولي.أو الإقليمي.

ومن وجهة نظر تحليلية فغن المستويين متمايزين لكنهما في نفس الوقت متداخلين فالأزمة في السياسة الخارجية قد تتحول إلى أزمة دولية.

الأزمة في السياسة الخارجية		الأزمة الدولية	
المراحل	الإدراك	المراحل	التفاعلات
1-ما قبل الأزمة	*مستوى تهديد القيم أكبر من الإعتيادي *إرتقاع القلق	البداية	*اضطراب نسقي سببه انحطاط التفاعلات
2-الأزمة	*تهديد جاد +ضغط الزمن +وجود احتمال قوي للحرب *قلق أقصى.	2-التصعيد	*عتبة الإضراب النسقي
3-نهاية الأزمة	*تناقص إدراك التهديد و ضغط الزمن و احتمالية الحرب *إنخفاض القلق.	الإنفراج	تناغم التفاعلات
4-ما بعد الأزمة	*ادراك التهديد، ضغط الزمن و احتمالية المواجهة المسلحة كلها تكون تحت عتبة الحرج. *قلق عادي.	4-الأثر	تفاعلات عادية.

النموذج الموحد للأزمة

سمات الأزمة:

1-خاصية التهديد: أي تهديد الأهداف الرئيسية لصناع القرار .

2-الوقت المحدود: أو الممكن لصناعة القرار في ظل شح المعلومات و إنعدامها.

3-المفاجأة: مفاجأة صناع القرار بالحدث. وبالرغم من كون المفاجأة أحد أبرز سمات الأزمة إلا أن هذا لا ينفي وجود بعض المؤشرات التي تتنبأ بقرب حدوثها.

علاقة الأزمة بنظام صناعة القرار: صناعة القرار في فترة الأزمة يختلف عنه في الفترات الطبيعية إذ يواجه صناع القرار في فترات الأزمة أوضاعا مختلفة:

أولها: وضع الأزمة: حيث يتخطى صناع القرار الإجراءات البيروقراطية و التقليدية في صناعة القرار نتيجة عامل الوقت المحدود. فالأزمة تحدث تغيرات مثلا تساهم في تدعيم صور الخصم معاد للقيم و المصالح التي يمتلكها الطرف الآخر، وتدعم كذلك صورة الخصم العدواني كقادر على اللجوء أو التهديد باللجوء للقوة لتحقيق أهدافه.

ثانيا: خلال الأزمات يقوم صناع القرار بتحديد أهدافهم التي يجب الدفاع عنها بشكل أكثر دقة مقارنة مع تحديد الأهداف في الأوضاع الطبيعية.

ثالثا: الأزمات تشكل دافعا أو حافزا لاستنباط و ابتكار سياسات جديدة، فالأزمة تفتح مجالات و أبواب جديدة لسياسات خلابة، وتساهم الأزمة كذلك في اتخاذ اجراءات ومواقف ضرورية و محتاج إليها أساسا و لم تتخذ في الماضي في أوضاع طبيعية.

تؤثر الأزمة كذلك على صناع القرار من حيث فرز لأهميتهم و دورهم في اتخاذ القرار وقت الأزمة فالبعض قد يزداد دوره و البعض الآخر قد يتراجع دوره بغض النظر عن التوزيع الرسمي لأدوار، وقد يدخل البعض منها فيما يعرف عادة بالحلقة الضيقة في صناعة القرار، أي صناع القرار الفعليين و الأساسيين، و قد يخرج البعض الآخرين من هذه الحلقة ، وقد تساهم الأزمة أيضا في إقامة مؤسسات و هياكل جديدة للتعامل بشكل أفضل مع قضايا أفرزتها هي، فالأزمة قد تقدم دروسا للاهتمام بأمور و قضايا جديدة و بالتالي إنشاء إدارات بغية خدمة هذه الأمور.